جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

العلوم السياسية

التدابير الدولية في مواجهة التهديدات السيبرانية بعد العام ٢٠١٥ نماذج مختارة

رسالة تقدمت بها الطالبة

زهراء حسن عبد العباس مزهر

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في قسم العلوم السياسية / العلاقات الدولية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

محمد ياس خضير

١٤٤٧هـ

٢٠٢٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

وَأَعِدّوا لَهُم مَا استَطَعتُم مِن قُوَّةٍ وَمِن رِباطِ الخَيلِ تُرهِبونَ بِهِ

عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُم

صدق الله العظيم

سورة الانفال – الآية ٦٠

الاهـــــداء

الحمد لله ربِّ العالمين، نحمده حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، فهو وليُّ التوفيق والهادي إلى سواء السبيل.

والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته الغرِّ الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد...

فإن هذا العمل ما هو إلا ثمرة جهدٍ متواضع، بذلت فيه ما استطعت من وقتٍ وعناية، راجيةً من الله القبول والتوفيق، وأن يكون فيه نفعٌ وفائدة.

وأهدي هذا الجهد المتواضع، الممزوج بالتعب والأمل، إلى من كانوا النور الذي أضاء طريقي، والسند الذي لم يخذلني يومًا:

إلى والديَّ الكريمين، حفظهما الله ورعاهما، اللذين غرسا فيَّ بذور الطموح، وكانا لي العون والدعم في كل مراحل حياتي.

إلى أختي الغالية (هجران)، التي كانت لي سندًا حقيقيًا، ووقفت إلى جانبي في كل خطوة، فكان حضورها دافعًا للاستمرار والنجاح.

إلى إخوتي وأخواتي، شركاء الدرب ورفقاء الحياة، الذين أستمد منهم القوة والمحبة.

إلى زوجي العزيز، الذي كان لي خير معين، وإلى أبنائي (فاطمة ووسام)، الذين تحملوا معي مشقة هذا الطريق، وكانوا مصدر إلهام وفرح لا ينضب.

إلى عائلتي الثانية، أهل زوجي.. شكراً لفيض محبتكم ودعمكم الدائم.

إلى روح عمي أبي زوجي الغالي الأستاذ نعيم "رحمه الله".. ستبقى ذكراك وطيب أثرك حاضراً في كل نجاح.

وإلى كل من ساندني ولو بكلمة طيبة، أهدي ثمرة هذا الجهد بكل حب وامتنان.

الباحثة زهراء حسن عبد العباس مزهر

الشكر والتقدير

يسرّني ويسعدني أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى مؤسسة بحر العلوم ومعهد العلمين للدراسات العليا لما قدّماه من دعم علمي ومعنوي، ولإتاحتهم الفرصة لنا في النجف الأشرف لإكمال دراسة الماجستير، في بيئة علمية رصينة كان لها الأثر الكبير في صقل معارفنا وتنمية قدراتنا.

وأتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل ومشرفي على هذه الرسالة الأستاذ الدكتور محمد ياس خضير، على تفضّله بقبول الإشراف على هذا العمل، وعلى ما قدّمه من توجيهات علمية قيّمة، وملاحظات سديدة، ومتابعة دقيقة أسهمت في إنجاز هذه الرسالة على الوجه المطلوب. فله مني خالص الشكر ووافر الامتنان.

ولا يفوتني أن أعبّر عن عميق شكري وامتناني إلى أساتذتنا الكرام في معهد العلمين للدراسات العليا، لما بذلوه من جهود مخلصة طوال مدة الدراسة التحضيرية، وما قدّموه من علم نافع وتوجيه كريم، كان له بالغ الأثر في مسيرتنا العلمية.

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى زملائي وزميلاتي في الدراسة، لما ساد بيننا من روح التعاون والتآزر، سائلاً الله تعالى أن يوفقهم جميعاً لما فيه الخير والسداد.

وأخيراً، أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة، لتفضلهم بقبول قراءة هذه الرسالة وتقويمها، وما سيبدونه من ملاحظات علمية بنّاءة من شأنها أن تثري هذا العمل وتقومه.

وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يوفقنا جميعاً لخدمة العلم وأهله.

الباحثة زهراء حسن عبد العباس مزهر

الملخــص

منذ عام ٢٠١٥ شهد النظام الدولي تصاعداً ملحوظاً في التهديدات السيبرانية نتيجة التسارع الكبير في التحول الرقمي واتساع الاعتماد على الفضاء الإلكتروني في القطاعات الحيوية، مما جعل الفضاء السيبراني ميداناً رئيسياً للصراع ومصدراً متزايداً للمخاطر العابرة للحدود. وقد اتسمت هذه التهديدات بالتعقيد والسرعة وصعوبة تحديد مصدرها، واستهدفت البنى التحتية المعلوماتية والبيانات والمؤسسات السيادية، الأمر الذي أفرز تحديات مباشرة على السلم والأمن الدوليين.

وأمام هذا التطور، اتجهت الدول والمنظمات الدولية إلى تطوير تدابير دولية قانونية وسياسية وتقنية، شملت تعزيز التعاون، وبناء القدرات، وتطوير الأطر التنظيمية، وتبني آليات مثل العقوبات السيبرانية وتبادل المعلومات. ومع ذلك، تبقى فعالية هذه التدابير محدودة نسبياً بسبب الطبيعة العابرة للحدود للتهديدات، وتباين القدرات والمصالح بين الدول، وبطء تطور الأطر القانونية مقارنة بسرعة التغير التكنولوجي، مما يفرض تحديات مستمرة على منظومة الأمن السيبراني الدولي.

اعتمدت الدراسة على نماذج مختارة تمثلت في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة وقطر ومصر والأردن، لكونها تمثل تجارب متنوعة في مجال بناء استراتيجيات الأمن السيبراني وتطوير التدابير السياسية والقانونية والتقنية لمواجهة التهديدات السيبرانية بعد عام ٢٠١٥. وقد أظهرت هذه النماذج تفاوتاً في مستوى الجاهزية الرقمية وآليات التعاون الدولي والتشريعات المنظمة للفضاء السيبراني، مما أسهم في تقديم رؤية تحليلية مقارنة لمدى فاعلية التدابير الدولية والوطنية في تعزيز الأمن السيبراني ومواجهة التهديدات الرقمية المتصاعدة .

جدول المحتويات

ت	المحتويات	الصفحة
١	الاهداء	ب
٢	الشكر والتقدير	ت
٣	الملخص	ث
٤	المقدمة	١
٥	الفصل الأول الإطار النظري المفاهيمي (التدابير الدولية والتهديدات السيبرانية)	١٠
٦	المبحث الأول مفهوم وأشكال وأصناف التدابير الدولية	10
٧	المطلب الأول: مفهوم التدابير الدولية وأنواعها	11
٨	أولاً: مفهوم التدابير الدولية:	12
٩	ثانياً: أنواع التدابير الدولية وتصنيفها:	15
١٠	المطلب الثاني: أشكال التدابير الدولية	١٩
١١	أولاً: التدابير الفردية:	20
١٢	ثانياً: التدابير الجماعية:	24
١٣	المبحث الثاني مفهوم التهديدات السيبرانية وخصائصها والمفاهيم المقاربة	29
١٤	المطلب الأول: مفهوم التهديدات السيبرانية	30
١٥	أولاً: تعريف التهديدات السيبرانية:	30
١٦	ثانياً: أشكال التهديدات السيبرانية:	33
١٧	البرمجيات الخبيثة:	34

١٨	هجمات حجب الخدمة:	34
١٩	الاختراق:	34
٢٠	١. قطع خدمة الأنترنت وإغراق شبكات العدو الرقمية بطلبات زائفة:	35
٢١	٢. التجسس السيبراني:	35
٢٢	٣. إتلاف المعلومات أو تعديلها:	35
٢٣	٤. التصيد الاحتيالي:	36
٢٤	٥. المطلب الثاني: خصائص التهديدات السيبرانية والمفاهيم المقاربة	36
٢٥	٦. أولاً: خصائص التهديدات السيبرانية:	37
٢٦	٧. صعوبة تحديد هوية الفاعل:	37
٢٧	اعتماد الفضاء السيبراني على المعلومات:	37
٢٨	عدم وجود قواعد سلوك مقبولة:	38
٢٩	١. النمو السريع والمطرد:	38
٣٠	٢. الانتشار السريع:	39
٣١	٣. يصعب اكتشاف التهديدات السيبرانية:	39
٣٢	٤. ثانياً: المفاهيم المقاربة للتهديدات السيبرانية:	40
٣٣	٥. الهجمات السيبرانية:	40
٣٤	٦. الحروب السيبرانية:	42
٣٥	الجريمة السيبرانية:	43
٣٦	١) الإرهاب السيبراني:	44
٣٧	الفصل الثاني ٢) مظاهر وأنواع التدابير الدولية لمواجهة التّهديدات السيبرانيّة	47
٣٨	المبحث الأول ٣) التّدابير السّياسيّة لمواجهة التّهديدات السيبرانيّة	48

٣٩	٤) المطلب الأول: التّدابير الوطنية في مواجهة التّهديدات السيبرانيّة	٤٨
٤٠	أولاً: صناعة الاستراتيجيات الحكومية الوطنية للأمن السّيبراني:	49
٤١	ثانياً: دور المجتمع المدني ومؤسساته المتخصصة في مواجهة التهديدات السّيبرانية:	٥٧
٤٢	المطلب الثاني: تدابير التعاون الدولي في مواجهة الأمن السّيبراني	59
٤٣	أولاً: جهود الأمم المتحدة في مواجهة التهديدات السيبرانية:	67
٤٤	ثانياً: المبادرات الإقليمية في مواجهة التهديدات السيبرانية:	70
٤٥	المبحث الثاني التّدابير القانونية في مواجهة التّهديدات السيبرانيّة	72
٤٦	المطلب الأول: التشريعات الوطنية في مواجهة التهديدات السيبرانية	72
٤٧	أولاً: القوانين الوطنية في مكافحة الجريمة الالكترونية:	73
٤٨	ثانياً: التدابير القانونية لحماية البيانات والخصوصية على المستوى الوطني:	78
٤٩	المطلب الثاني: دور القانون الدولي في مواجهة التّهديدات السيبرانيّة	82
٥٠	أولاً: الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية في مواجهة التهديدات السيبرانية:	83
٥١	ثانياً: دور المنظمات الدولية والإقليمية في صياغة قواعد ملزمة لمواجهة التهديدات السيبرانية:	91
٥٢	الفصل الثالث التدابير الدولية للدول والمنظمات في مواجهة التهديدات السيبرانية وآفاق المستقبل	٩٧
٥٣	المبحث الأول التدابير على مستوى الدول في مواجهة التهديدات السيبرانية	98
٥٤	المطلب الأول: التدابير السياسية على مستوى الدول (التعاون)	98
٥٥	أولاً: الطبيعة العابرة للحدود للتهديدات السيبرانية وأثرها في تعزيز التعاون الدولي:	99
٥٦	ثانياً : التعاون الدولي وصياغة المعايير العالمية للأمن السيبراني:	101
٥٧	ثالثاً : دور المنظمات الدولية في تعزيز التعاون السياسي السيبراني:	101

٥٨	رابعًا: التعاون الإقليمي كآلية لتعزيز الأمن الجماعي	104
٥٩	خامسًا: التحالفات السيبرانية والاستراتيجية السياسية للقوة الرقمية	105
٦٠	سادساً : نحو مقاربة سياسية شاملة للأمن السيبراني	112
٦١	المطلب الثاني: التدابير القانونية (الإجراءات)	117
٦٢	أولاً: الطبيعة القانونية للتهديدات السيبرانية وإشكالية المسؤولية الدولية:	118
٦٣	ثانياً : الإطار التشريعي الوطني لمكافحة الجرائم السيبرانية:	119
٦٤	ثالثاً : الأطر التنظيمية والمؤسساتية لحماية الفضاء السيبراني:	120
٦٥	رابعاً : تجريم الإرهاب السيبراني ومكافحته قانونياً:	120
٦٦	خامساً: دور القانون الدولي والاتفاقيات الدولية في مواجهة التهديدات السيبرانية:	121
٦٧	سادساً : العلاقة بين الأمن السيبراني والأمن القومي:	121
٦٨	سابعاً: التكامل بين الإجراءات القانونية والتقنية في مواجهة التهديدات السيبرانية:	122
٦٩	المبحث الثاني التدابير على مستوى المنظمات الدولية	122
٧٠	المطلب الأول: التدابير السياسية	123
٧١	أولاً: التعاون الدولي في المجال السيبراني:	123
٧٢	ثانياً: تنظيم استخدام القوة في الفضاء الرقمي بما يتسق مع قواعد القانون الدولي	127
٧٣	ثالثاً : العقوبات الدولية السيبرانية:	133
٧٤	المطلب الثاني: التدابير القانونية	135
٧٥	أولاً : اللوائح القانونية الدولية المنظمة للأمن السيبراني	136
٧٦	ثانياً : الاتفاقيات الدولية في مجال الأمن السيبراني	١٣٨
٧٧	ثالثاً: الاتفاقيات الإقليمية	139
٧٨	رابعاً: التشريعات الوطنية المرتبطة بالأطر الدولية:	139
٧٩	خامساً: الأطر القانونية الخاصة بمكافحة الإرهاب السيبراني:	140

٨٠	سادساً : الأطر القانونية المتعلقة بمسؤولية الدول:	142
٨١	سابعاً : الأحلاف والتكتلات الدولية في مجال الأمن السيبراني	143
٨٢	ثامناً: دور المنظمات الدولية في توحيد القواعد القانونية:	144
٨٣	تاسعاً: حماية حقوق الإنسان في الفضاء السيبراني:	145
٨٤	المبحث الثالث مستقبل التدابير الدولية في مواجهة التهديدات السيبرانية	147
٨٥	المطلب الأول: مشهد استمرار التدابير الدولية في مواجهة التهديدات السيبرانية	148
٨٦	أولاً: تصاعد استراتيجيات الردع السيبراني المتقابل وأثره في تثبيت مستوى التدابير الدولية	148
٨٧	ثانياً: الإشباع الاستراتيجي للتدابير السيبرانية في ظل تحولات مفهوم القوة في النظام الدولي	152
٨٨	ثالثاً: قيود تطور القانون الدولي وأثرها في استقرار التدابير القانونية المنظمة للفضاء السيبراني	156
٨٩	١ .مبدأ التمييز	156
٩٠	٢ .مبدأ الاحتياط	159
٩١	٣ .مبدأ التناسب	159
٩٢	٤ .مبدأ الضرورة	160
٩٣	رابعاً: مأزق التوازن في الأمن السيبراني: بين الجمود الاستراتيجي والتحولات التدريجية	162
٩٤	المطلب الثاني : مشهد تصاعد التدابير الدولية في مواجهة التهديدات السيبرانية	١٦٣
٩٥	أولاً: التصاعد المتنامي للتهديدات السيبرانية وانعكاساته على النظام الدولي المعاصر	164
٩٦	ثانياً: تطوّر الاستجابة القانونية الدولية لتنظيم الفضاء السيبراني ومكافحة الجرائم	170
٩٧	المطلب الثالث: مشهد تراجع تدابير الدولية في مواجهة تهديدات سيبرانية	172
٩٨	أولاً: إشكالية ضعف التعاون الدولي في مكافحة الجرائم السيبرانية في ظل تنافس الدول	173
٩٩	ثانياً: إشكالية الطابع التوافقي للمنظمات الدولية وحدود إلزامية قراراتها	175

١٠٠	ثالثاً: جمود القانون الدولي وتراجع فعاليته في مواجهة التهديدات السيبرانية	177
١٠١	الخاتمة	183
١٠٢	المصادر والمراجع	185

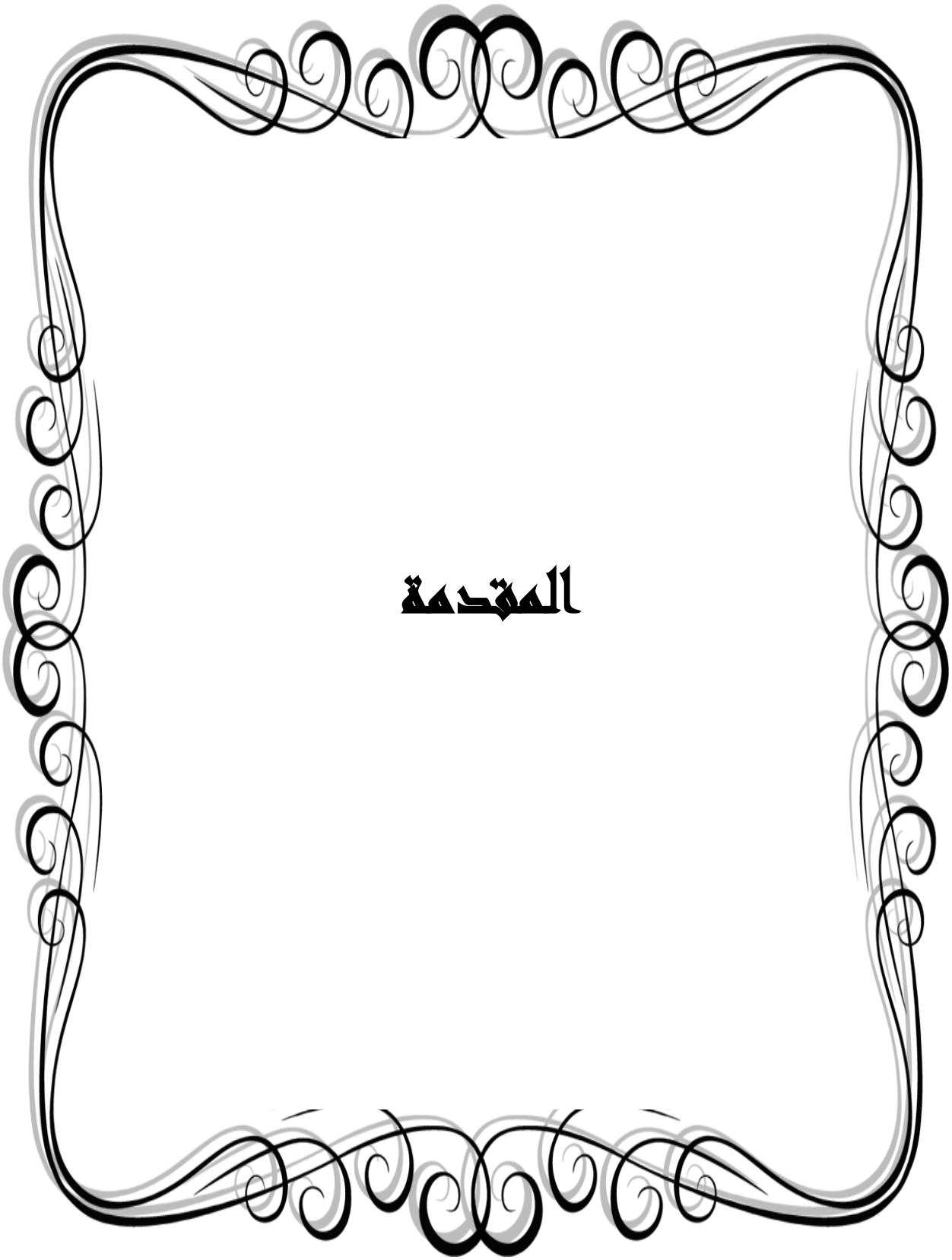

المقدمة

المقدمة

منذ عام ٢٠١٥، شهد النظام الدولي تحولات متسارعة أعادت تشكيل طبيعة التفاعلات بين الدول، حيث برز الفضاء السيبراني بوصفه مجالًا جديدًا للتفاعل والصراع، ومصدرًا متزايدًا للتهديدات التي تمس السلم والأمن الدوليين. وقد أدى التطور السريع في تقنيات المعلومات والاتصالات إلى توسّع الاعتماد على الأنظمة الرقمية في القطاعات الحيوية، مما زاد من مستوى الهشاشة أمام الهجمات السيبرانية التي تتسم بالتعقيد والعابرة للحدود، وتستهدف البنى التحتية والبيانات والمؤسسات السيادية.

وأمام هذا الواقع، لم يعد الأمن السيبراني قضية تقنية بحتة، بل أصبح جزءًا من منظومة الأمن الدولي، نظرًا لارتباطه بالبنية التحتية الحيوية وحماية البيانات والاستقرار السياسي والاقتصادي. وتكمن صعوبة التعامل مع هذه التهديدات في طبيعتها العابرة للحدود، ما يجعل الاستجابات الوطنية وحدها غير كافية، ويفرض الحاجة إلى تعاون دولي متعدد الأبعاد يجمع بين الجوانب القانونية والسياسية والتقنية، ويعتمد على تبادل المعلومات وبناء القدرات وتنسيق الاستجابة.

وفي هذا السياق، برزت جهود الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في تطوير أطر تنظيمية مشتركة لتعزيز الأمن السيبراني، من خلال وضع قواعد للسلوك المسؤول، وتطوير آليات للتعاون، وتبادل البيانات والخبرات. وقد أصبح التعامل مع الفضاء السيبراني يتطلب مقاربة مزدوجة تشمل السياسات الوطنية من جهة، والتنسيق الدولي من جهة أخرى عبر الاتفاقيات والأطر المؤسسية.

كما أن تطور الجرائم السيبرانية أدى إلى بروز الحاجة إلى تعزيز التعاون الأمني والقانوني، حيث أسهمت الجهات الدولية المختصة في دعم التنسيق بين الدول، وتطوير أدوات لملاحقة الجرائم الإلكترونية، وإنشاء قواعد بيانات لتبادل المعلومات. وفي المقابل، اتجهت الجهود القانونية نحو تحديث التشريعات وتوحيد الإجراءات، خصوصًا في مجالات الأدلة الرقمية وحماية البيانات.

ومع ذلك، فإن هذه التدابير تواجه تحديات متزايدة، أبرزها سرعة التطور التكنولوجي، وصعوبة إسناد الهجمات، وتباين مواقف الدول، إضافة إلى الطابع غير الملزم لبعض الأطر الدولية. وهو ما قد يحد من فاعلية الاستجابة الجماعية، ويدفع بعض الدول نحو تبني مقاربات فردية أو تحالفات محدودة أكثر مرونة وسرعة في الاستجابة.

وبناءً عليه، فإن مستقبل التدابير الدولية في مواجهة التهديدات السيبرانية يظل مفتوحًا على اتجاهين: إما تعزيز التعاون الدولي وتطوير الأطر القانونية والتقنية المشتركة، أو تزايد النزعة نحو التجزؤ في الاستجابات الأمنية. ومن هنا تبرز أهمية دراسة مدى فاعلية هذه التدابير في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الفضاء السيبراني.

أولاً: أهمية الدراسة

الأهمية العلمية:

١. يسهم البحث في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالأمن السيبراني من منظور العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

٢. تحاول الدراسة تقديم إطاراً تحليلياً لفهم طبيعة التدابير الدولية وتطورها في مواجهة التهديدات الحديثة.

٣. تحاول الدراسة سد فجوة معرفية تتعلق بمدى فاعلية الأدوات القانونية والسياسية في البيئة الرقمية.

٤. يعزز الربط بين الجوانب النظرية والتطبيقية في دراسة الأمن السيبراني.

الأهمية التطبيقية:

١. تحاول الدراسة أن تساعد في صناع القرار في تطوير سياسات أكثر فاعلية لمواجهة التهديدات السيبرانية.

٢. تحاول الدراسة في تحسين آليات التعاون الدولي وتبادل المعلومات بين الدول.

٣. تحاول الدراسة تطوير الأطر القانونية الوطنية بما يتماشى مع المعايير الدولية.

٤. تدعم جهود بناء القدرات في مجال الأمن السيبراني.

٥. تحاول الدراسة تقديم رؤية مستقبلية تساعد على التكيّف مع التحولات المتسارعة في الفضاء الرقمي.

ثانيا: أهداف الدراسة

١. تحليل طبيعة التهديدات السيبرانية وتطورها بعد عام ٢٠١٥، وبيان خصائصها، والكشف عن أبرز التحديات التي تعيق التعاون الدولي في مواجهتها.

٢. تقييم الأطر القانونية الدولية ومدى فاعليتها في تنظيم الفضاء السيبراني، ودراسة مدى كفايتها في مواكبة التحولات الرقمية المتسارعة.

٣. تحليل التدابير السياسية ودور المنظمات الدولية، بما في ذلك العقوبات السيبرانية، في تعزيز الردع والاستجابة، وبيان إسهامها في دعم التعاون الأمني السيبراني.

٤. استشراف الاتجاهات المستقبلية للتدابير الدولية في ظل التنافس الدولي، مع تقديم مقترحات لتعزيز فاعلية الاستجابة للتهديدات السيبرانية.

ثالثا: اشكالية الدراسة

الى أي مدى استطاعت التدابير الدولية (السياسية والقانونية) التي تتبعها الدول والمنظمات الدولية بعد العام ٢٠١٥ ان تشكل اطاراً فعالاً وملزماً للحد من التهديدات السيبرانية في ضل تصاعد الهجمات الالكترونية وتنامي التنافس الدولي وصعوبة اخضاع الفضاء السيبراني لقواعد المسؤولية والرد التقليدي ؟

التساؤلات الفرعية

١. ما طبيعة التحولات التي شهدتها التهديدات السيبرانية بعد العام ٢٠١٥ على مستوى الامن الدولي
٢. ما ابرز تدابير السياسية والقانونية التي اعتمدتها الدول والمنظمات الدوزلية لمواجهة التهديدات السيبرانية ؟
٣. ما الاسس القانونية الدولية التي استندت اليها الجهود الرامية الى تنظيم الفضاء السيبراني بعد عام ٢٠١٥ ؟
٤. ما مدى فاعلية التدابير الدولية في الحد من الجرائم والهجمات السيبرانية ؟
٥. ما ابرز التحديات التي تعيق بناء نظام قانوني دولي موحد وملزم للأمن السيبراني ؟

رابعا: فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان التدابير الدولية التي اقرت بعد العام ٢٠١٥ اسهمت في تعزيز التعاون الدولي والحد النسبي من التهديدات السيبرانية , الا ان فعاليتها ما تزال محدودة بسبب غياب اطار قانوني دولي ملزم , وتضارب المصالح بين القوى الدولية , وصعوبة تحديد المسؤولية عن الهجمات السيبرانية .

خامسا: مناهج الدراسة

تعتمد دراستنا على مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة، وذلك على النحو الآتي:

١. المنهج الوصفي التحليلي:

يُستخدم لوصف وتحليل طبيعة التهديدات السيبرانية، وبيان خصائصها وتطورها، فضلاً عن دراسة التدابير الدولية المعتمدة في مواجهتها وتقييم فاعليتها.

٢. المنهج القانوني:

يُعتمد لدراسة القواعد القانونية الدولية المنظمة للفضاء السيبراني، وتحليل الاتفاقيات والتوصيات الدولية، وبيان مدى كفايتها في مواجهة التحديات السيبرانية.

٣. المنهج الاستقرائي:

يُستخدم من خلال تتبع الحالات والممارسات والتطبيقات الدولية المتعلقة بالأمن السيبراني، بهدف استخلاص القواعد العامة والاتجاهات المشتركة في تعامل الدول والمنظمات الدولية مع هذه التهديدات.

٤. المنهج المستقبلي:

يُوظف لتحليل الاتجاهات المستقبلية للتدابير الدولية في مجال الأمن السيبراني، واستشراف السيناريوهات المحتملة لتطورها، سواء نحو تعزيز التعاون والتكامل الدولي أو نحو مزيد من التجزئة وتبني المقاربات الفردية.

سادسا: هيكلية البحث

تتكون الدراسة من ثلاثة فصول رئيسية فضلا عن المقدمة والخاتمة، يتناول الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للتدابير الدولية والتهديدات السيبرانية، حيث يوضح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتدابير الدولية من حيث أنواعها وأشكالها، إضافة إلى بيان مفهوم التهديدات السيبرانية وخصائصها وأهم المفاهيم المقاربة لها.

أما الفصل الثاني فيتناول مظاهر وأنواع التدابير الدولية لمواجهة التهديدات السيبرانية، من خلال عرض التدابير السياسية سواء على المستوى الوطني أو الدولي، وكذلك التدابير القانونية في إطار التشريعات الوطنية والقانون الدولي ودور المنظمات الدولية والإقليمية في هذا المجال.

في حين يركز الفصل الثالث على التدابير الدولية للدول والمنظمات في مواجهة التهديدات السيبرانية وآفاق المستقبل، حيث يناقش التدابير على مستوى الدول والمنظمات الدولية، ويعرض أبرز السيناريوهات المستقبلية المحتملة، سواء باستمرار هذه التدابير أو تصاعدها أو احتمال تراجعها في ظل التطورات المتسارعة في الفضاء السيبراني.

سابعا: الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات موضوع التهديدات السيبرانية من زوايا متعددة، وسنسلط الضوء على بعضٍ منها:

١. دراسة بعنوان (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ودورها في مكافحة الإرهاب السيبراني)
هدفت الدراسات إلى إبراز خطورة الإرهاب السيبراني على الأمن والسلم الدوليين وتهديدها للأمن القومي للدول ومحاولة معرفة بيان التكييف القانوني وتحديد نطاقه ومخاطره على الأمن ، في ظل تعدد التشريعات الدولية لإستعمال مصطلح الإرهاب السيبراني، والقاء

الضوء على استراتيجية المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في التعامل مع الإرهاب السيبراني ومكافحته والحد من انتشاره وسبل التعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية وأجهزة إنفاذ القانون لمواجهتها والقبض على الجناة وتسليمهم للجهات القضائية الطالبة لهم. [١]

٢. دراسة بعنوان (إنعكاسات التهديدات السيبرانية على الأمن الوطني الجزائري) تسعى هذه الدراسة إلى توضيح أن التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا قد أسهمت في بروز الأمن المعلوماتي السيبراني بوصفه أحد أبرز التحديات على المستويين الإقليمي والعالمي، ولا سيما في ظل تزايد التهديدات السيبرانية التي تستهدف أمن معلومات الدول. إذ تمثل هذه التهديدات نمطًا حديثًا من المخاطر القادرة على اختراق البنى الرقمية، بما ينعكس سلبًا على الأمن الوطني، وقد يصل تأثيرها في بعض الحالات إلى زعزعة استقرار الدولة وتقويض مقوماتها الأساسية.[٢]

٣. دراسة بعنوان (القيمة القانونية للقواعد الدولية المنظمة لسلوك الدول في الفضاء السيبراني دراسة تحليلية) تطرّقت الدراسة إلى أنّ العقدين الأخيرين شهدا صدور عدد من القواعد الدولية الهادفة إلى تنظيم سلوك الدول في الفضاء السيبراني، حيث قامت الأمم المتحدة بتشكيل فريق حكومي متخصص للنظر في هذه القواعد، وقد أسفرت جهوده عن وضع معايير للسلوك الدولي في هذا المجال بما لا يهدد الأمن والسلم الدوليين، ومع ذلك، يظل التساؤل قائماً حول القيمة القانونية لهذه القواعد: هل تُعد جزءاً من العرف الدولي،

---

[١] حيدر علي حسن نبات السويعدي، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ودورها في مكافحة الإرهاب السيبراني، رسالة مقدمة الى مجلس كلية القانون . جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام، ٢٠٢٣.

[٢] بكوش الروميساء، انعكاسات التهديدات السيبرانية على الأمن الوطني الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة العربي التبسي، تبسة، ٢٠١٩.

أم أنها مجرد قواعد استرشادية غير ملزمة؟ ومن هنا، يسعى هذا البحث إلى مناقشة الآراء التي تحاول إضفاء الصفة الإلزامية على هذه القواعد، مع بيان موقف الباحث منها.[٣]

٤. دراسة بعنوان (تحديات القانون الدولي في مواجهة التهديدات السيبرانية) هدفت الدراسة إلى توضيح المفهوم وحدوده في القانون الدولي مع دراسة التهديدات السيبرانية وأسباب تناميها ومخاطرها على الأمن الدولي، وتحليل المبادرات المبذولة لمواجهة التهديدات وتقييم فعاليتها القانونية، مع كشف أوجه القصور في الإتفاقيات الدولية. كما سلطت الضوء على التحديات العملية للهجمات السيبرانية المعززة بالذكاء الاصطناعي، ودراسة تأثيرها على النظام القانوني الدولي والممارسات القائمة، وتعزيز الأمن السيبراني وتحقيق التوازن بين الحماية والأمن من جهة، واحترام الحقوق والحريات الرقمية من جهة أخرى. [٤]

٥. دراسة بعنوان (الأمن السيبراني و أثره على دول العالم) هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم الأمن السيبراني بوصفه الإطار الذي يشمل حماية المعلومات وتكنولوجيا المعلومات، من خلال تأمين البيانات الرقمية والشبكات والأنظمة الحاسوبية ضد التهديدات والهجمات الإلكترونية. كذلك يسعى إلى توضيح طبيعة التحديات المرتبطة بمواجهة الأمن السيبراني، ولا سيما في سياق المناطق ذات الخصوصية الجغرافية مثل سيبيريا، حيث تتعرض المؤسسات والحكومات لمخاطر متعددة، كاختراق الأنظمة، وسرقة المعلومات الحساسة، والتجسس الإلكتروني، وانتشار البرمجيات الضارة، وغيرها

---

[٣] سامر محي عبد الحمزة، القيمة القانونية للقواعد الدولية المنظمة لسلوك الدول في الفضاء السيبراني دراسة تحليلية، مجلة المعهد العدد (١١) لسنة ٢٠٢٢.

[٤] جيهان حمية، موسى البزال، تحديات القانون الدولي في مواجهة التهديدات السيبرانية، المجلة العربية للنشر العالمي، الإصدار الثامن – العدد السادس والثمانون، ٢٠٢٥.

من الهجمات التي قد تؤدي إلى تعطيل الأنظمة أو الإضرار بالبنية التحتية الرقمية، وركزت كذلك على إبراز أهمية تبني استراتيجيات شاملة لمواجهة هذه التحديات، تشمل تطوير السياسات والإجراءات الأمنية، وتطبيق تقنيات الحماية المتقدمة، وتأهيل الكوادر البشرية للتعامل مع التهديدات بفعالية، إلى جانب تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات بما يسهم في الحد من الجرائم السيبرانية وتحقيق الأمن الرقمي.[٥]

٦. دراسة بعنوان (الأمن السيبراني والتدابير المتخذة لتعزيز فاعليته) تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الأمن السيبراني بوصفه إحدى الركائز الأساسية لتعزيز المنظومة الأمنية للدول، وبيان دوره الحيوي في مواجهة المخاطر السيبرانية التي تهدد كيان الدولة واستقرارها وسيادتها، لاسيما في ظل طبيعتها العابرة للحدود وصعوبة تعقّب مرتكبيها نتيجة سهولة إخفاء أدلة الإثبات، كما تسعى الدراسة إلى توضيح مدى اتساع تأثير التهديدات السيبرانية لتشمل مختلف مناحي الحياة، في ظل التطور المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وما يترتب على ذلك من اختراق لخصوصيات المؤسسات والشركات، فضلاً عن المساس بالحياة الخاصة للأفراد.[٦]

٧. دراسة بعنوان (الأمن السيبراني) تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الحروب السيبرانية في عصرنا الحديث وتوضيح خطورتها الكبيرة وتأثيرها على الأمن القومي للدول واستقرار المجتمع الدولي، كما تسعى الدراسة إلى اقتراح سبل مكافحة هذه الظاهرة

---

[٥] سي عبد القادر حنان، الأمن السيبراني و أثره على دول العالم، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد ٠٤ / العدد ٠٧ (٢٠٢٤).

[٦] قطاف سليمان، ميهوبي الناصر ، الأمن السيبراني والتدابير المتخذة لتعزيز فاعليته، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الوطني، ٢٠٢٢.

من خلال توفير جميع الوسائل الضرورية الحماية البيانات من التهديدات المتزايدة نتيجة للتقدم التكنولوجي السريع الذي أصبح صعب التنبؤ به والسيطرة عليه بشكل سابق له. [٧]

تُظهر الدراسات السابقة اهتمامًا متزايدًا بموضوع الأمن السيبراني والجرائم المعلوماتية من زوايا قانونية وأمنية واستراتيجية، حيث ركزت بعض الدراسات على تحليل الجريمة السيبرانية وأدوات مكافحتها والتشريعات الوطنية المنظمة لها، بينما تناولت دراسات أخرى البعد الدولي للأمن السيبراني ودور المنظمات الدولية في ضبط الفضاء الرقمي.

كما اهتمت مجموعة من الأبحاث بدراسة التهديدات السيبرانية من منظور الأمن القومي والصراع الدولي، وبيان أثرها على الاستقرار السياسي والبنى التحتية الحيوية، في حين ركزت دراسات أخرى على العقوبات والآليات القانونية الدولية ومدى فعاليتها في الردع والتنظيم.

وبالرغم من أهمية هذه الدراسات، إلا أنها غالبًا ما تناولت جوانب جزئية أو وطنية، دون التعمق الكافي في تحليل فاعلية التدابير الدولية (القانونية والسياسية) بشكل تكاملي في ظل التحولات المتسارعة بعد عام ٢٠١٥، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته.

[٧] قاسم سعيد قاسم القدسي، الأمن السيبراني، مجلة مدارات سياسية، المجلد (٠٨) / العدد (٠١)، الجزائر، (٢٠٢٤).